مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٨١/٩/٧

القائمة الكاملة لأسماء ١٥٣٦ شخصا تم التحفظ عليهم

المدعى الاشتراكى يبدأ التحقيق السياسى معهم فى أحداث الفتنة الطائفية خلال أيام

اعداد المحاضر الأولية للتحقيق وتوزيعها على الذين تم التحفظ عليهم

تقرير شامل عن نشاط وأفكار الجماعات المتطرفة وأمراء الجماعات الاسلامية

لجان مجلس الشعب تبدأ مناقشة القرارات بقوانين التى طرحها الرئيس فى خطابه

يبدأ جهاز المدعى العام الاشتراكى خلال أيام فى التحقيق السياسى مع المتحفظ عليهم فى أحداث الفتنة الطائفية بعد أن ينتهى الجهاز من اعداد المحاضر الأولية للتحقيق .

وسوف يتم توزيع صحيفة الاتهام على المتحفظ عليهم والذين بلغ عددهم ١٥٣٦ شخصا من اعضاء الجمعيات والجماعات الدينية الاسلامية والمسيحية وبينهم عدد من السياسيين القدامى واعضاء حزبى التجمع الوطنى التقدمى والعمل والصحفيين وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات الذين ثبت أن لهم صلة ، أو ساعدوا ، أو سلكوا مسلكا ادى الى استشراء الفتنة الطائفية .

وأعلن المستشار عبد القادر أحمد على المدعى العام الاشتراكى انه بدأ فى وضع خطة التحقيق السياسى مع المتحفظ عليهم ، واعداد صحيفة اتهام لكل منهم وطلب المدعى العام الاشتراكى انتداب مجموعة من رؤساء النيابة للمساهمة فى اجراءات التحقيق ،وصرح بأنه تسلم أمس مجموعة من التظلمات من بعض المتحفظ عليهم .

وعلم مندوب [الاهرام] انه لم يتم التحفظ على أى طالب من جامعة الازهر على أساس أن طلاب الازهر يفهمون التفسير الدينى الصحيح للاسلام ، ولانهم بعيدون عن التعصب الدينى .

ويختلف التحقيق السياسى الذى يجريه المدعى الاشتراكى عن التحقيق الجنائى الذى تجريه النيابة .. فالمسئولية الجنائية تعنى ارتكاب المتهم لاحدى الجرائم المؤثمة بقانون العقوبات والتى تنال من حريته ومن ماله وتتدرج العقوبة فيها من الغرامة الى الحبس وقد تصل الى الاعدام .

أما المساءلة السياسية فيبين قانون حماية القيم ابعادها والافعال التى يشكل ارتكابها هذه المساءلة [حيث يفرض القانون التزاما اساسيا على كل مواطن باحترام القيم الاساسية للمجتمع والاخلال بهذا الالتزام يمثل عيبا فى سلوكه الاجتماعى يستوجب المساءلة بتدابير تواجه خطورته على المجتمع .. وقد حدد القانون هذه التدابير على سبيل الحصر كالحرمان من الترشيح أو التعيين لرئاسة أو عضوية الشركات العامة والهيئات والاتحادات والاندية [والمؤسسات الصحفية والحرمان من تأسيس الاحزاب السياسية أو الاشتراك فيها أو ادارتها أو عضويتها] وكذلك الحرمان من شغل الوظائف التى لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشء . وقد نظم القانون هذه المساءلة السياسية فى اطار الضمانات التى كفلها الدستور لحماية الحريات .

ومن المعروف أن قانون القيم ينص على وضع المتحفظ عليهم فى مكان أمين يختاره المدعى الاشتراكى وينظم كيفية الاقامة فيه والاتصال بالمتحفظ عليهم .. وقصد بالمكان الامين أن يكون مميزا عن ذلك المكان الذى يودع فيه المتهمون فى مساءلة جنائية .

وقد أذاعت وزارة الداخلية أمس سجلا كاملا بنشاط الجماعات الدينية المتطرفة من الجانبين مدعما بالاسماء والاحداث والتواريخ وتبين أن أحداث الزاوية الحمراء كان وراءها ٤٩ شخصا وان الجماعات الاسلامية كان يقودها ٢٧ أمير جماعة كلهم من كليات الجامعات المختلفة .

وأشارت التقارير الى أن الجماعات الاسلامية ركزت نشاطها داخل وخارج أسوار الجامعة فكانت تقوم بتنظيم المسيرات داخل الكليات الجامعية وتردد الهتافات المعادية للنظام الشرعى للبلاد محاولين بدأب تعطيل الدراسة

ومنتهجين فى ذلك كافة أساليب العنف بما فى ذلك استخدام المطاوى والالات الحادة مع زملائهم وأساتذة الجامعة ورجال الامن .

كذلك قامت هذه الجماعات باصدار البيانات ومجلات الحائط التى تحتوى الكثير من المبالغات والاثارة والدعايات الزائفة ومنع اقامة الحفلات داخل الجامعة وتحريض الطلاب على عدم تناول الطعام بالمدن الجامعية بحجة أن اللحوم ذبحت بطريقة غير شرعية

أما فى خارج الجامعة فقد تعددت حوادث اعتداء أعضاء الجماعات الدينية على المواطنين بالضرب بالالات الحادة والمطاوى بحجة خروجهم على تعاليم الدين واقامة ندوات دعا اليها بعض المتطرفين لالقاء خطب تهاجم الدولة وسياستها وقيادتها وتمجد ثورة الخومينى .

ومن الناحية الاخرى كان للجانب المسيحى تجاوزاته التى تركزت بصفة خاصة فى :

● تعمد بعض الكنائس اطلاق اجراسها واقامة الشعائر الدينية فى وقت معاصر لاقامة الصلاة بالمساجد وخاصة صلاة الجمعة .

● محاولة الاستيلاء على اراضى مملوكة للدولة أو للغير لاقامة دور للعبادة واجراء تعديلات بها وممارسة الشعائر الدينية دون ترخيص .

● قيام بعض الطلبة المسيحيين بالتعدى على زملائهم المسلمين .

● القيام بعمليات التبشير سرا وعلنا واصدار العديد من النشرات التى تحوى آيات محرفة واعداد أشرطة مسجلة تحوى احاديث تبشيرية .

● اتخاذ صحيفتى وطنى والكرازة المسيحيتين لخط اثارى من خلال نشر المقالات التى تشير الى اضطهاد الاقباط وتعصب المسلمين ونشر الدعاوى الطائفية والتعصبية .

● الاتصال ببعض العناصر المسيحية الموجودة فى الخارج وتزويدها ببعض بيانات ووقائع غير صحيحة لنشرها بالخارج مما يسىء لسمعة مصر وتداول وترويج ما يرد منهم من نشرات بالداخل

● محاولة صبغ الخلافات والحوادث الفردية العادية بالصبغة الطائفية والعمل على تصعيدها واستغلالها وترويج الشائعات لزيادة حدة التوتر بين أبناء مصر من مسلمين ومسيحيين

وتضمن تقرير الداخلية أسماء الجمعيات الاسلامية المختلفة والمبادىء والافكار الغريبة التى قامت عليها هذه الجمعيات ومنها جماعة طه السماوى وجمعية الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وجماعة التكفير والهجرة ، والتى تتفق جميعها على تكفير المجتمع بأكمله حاكما ومحكوما باعتباره مجتمعا جاهليا كافرا يجب القضاء عليه ، فى نفس الوقت الذى تركز فيه على وجوب الطاعة العمياء لامير الجماعة .

فؤاد سراج الدين

عمر التلمساني

د. محمد حلمي مراد

د. محمد عصفور

د. محمود القاضي

عبد الحميد كشك

عبد العزيز الشوربجى

عبد الرشيد صقر

احمد ناصر

كمال احمد

د. لطيفة الزيات

أبو الفضل الجيزاوى

فريد عبد الكريم

احمد فرغلى

عـــادل عيد

ابو العز الحريرى

د. ميلاد حنـــا

لطفى الخولى

د. فؤاد مرسى

د. عواطف عبد الرحمن

د. رؤوف شلبى

صبرى مبدى

صالح عشماوى

صافيناز كاظم

د. اسماعيل صبرى عبد الله

الشيخ حافظ سلامة

أحمد خلف الله

حامد زيدان

محمد فايق

نوال السعداوى

محمد حسنين هيكل

فتحى رضوان

صبارى عبد الله

محمد عبد السلام الزيات